

القواعد النحوية بين السماع والقياس

د. بوخلدة مونية*

جامعة جيلالي ليابس/سيدي بلعباس (الجزائر)

boukhouldam@yahoo.com

تاريخ القبول: 2023/04/29

تاريخ الاستلام: 2023/03/08

ملخص:

عندما نزل القرآن الكريم، وفتح العرب الدول المجاورة لشبه الجزيرة العربية، اختلط الأقوام وامتزجت الألسن، ودخل غير العربي إلى الإسلام وانصهر في القرآن والعربية، مما سمح لفشو اللحن بالظهور والاستفحال فيما بعد على ألسنتهم، وليته توقف عند هذا الحد، لكنه تعدّاه إلى القرآن الكريم مما أفسد الدلالة وحرف معاني التنزيل الحكيم، النقطة التي جعلت علماء العربية يشعرون بضرورة حماية القرآن ولغته لصونه من الزلل، فكان نتيجة ذلك ظهور قواعد نحوية ضابطة لآواخر الكلمات، صمام أمان للمعاني. فكيف كان السبيل إلى تلك القواعد ولا عهد للعربية ولا للعرب بها؟ وكيف تم التقعيد النحوي؟ وما ضوابطه؟

الكلمات المفتاحية:

لغة عربية - قواعد نحوية - أصول النحو - الاحتجاج النحوي - مصادر الاستشهاد.

Abstract:

When the Holy Qur'an was revealed, and the Arabs conquered the neighboring countries of the Arabian Peninsula, the peoples mixed and the tongues mixed, and non-Arabs entered Islam and melted into the Qur'an and Arabic, which allowed the melodies to appear and become more widespread later on their tongues. Which spoiled the significance and distorted the meanings of the wise download, the point that made Arabic scholars feel the need to protect the Qur'an and its language in order to preserve it from slipping, and the result of this was the emergence of grammatical rules controlling the last words, a safety valve for the meanings.

So how was the way to those rules when there was no covenant for Arabic and the Arabs for it? And how was the grammatical complex? And what are its controls?

Keywords: Arabic language - grammatical rules - grammatical principles - grammatical invocation - sources of citation.

اعتمدت الدراسات اللغوية في بدايتها على حاسة السمع، حيث كانت هذه الأخيرة أنشط طريقة لجمع مواد اللغة، وعدّها العرب الوسيلة المثلى في اكتساب ونقل كل معارفهم، بل كانت في نظرهم خير مزية لنقل الشعر عن رواته وحفظته، وأسمى طريقة لتلقي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وبها ماز النحاة واللغويون ودرسوا اللهجات العربية مستوضحين جيداً من خبيثها، حسنها من ضعيفها، ومنه سن النقد آراءهم وأحكامهم، فالسمع "أبو الملكات اللسانية"¹ وأرقاها.

واعتماد التراث العربي في نقله وتبليغه على السماع قد أديا إلى تخلص العربية في أصواتها وكلماتها وتراكيبها من كل ما يشوبها من المركبات الصوتية العسيرة نطقاً وغير المستساغة سماعاً، مما سبغ الكلام العربي انسجاماً واتزاناً وعلى الكلمة العربية سلاسة وانسياباً ومسحة موسيقية انمازت بها عن سائر أخواتها الساميات². هذه المزية انطلق منها النحاة في بداية الأمر لسن قواعدهم النحوية، واضعين من خلالها منهجاً محكماً لضبط قواعدهم وتخريجاتهم، وهم أثناء ذلك اصطدموا بشيء لم يكن في الحسبان إنه الأحكام المسبقة أو كما يصطلح عليه "المعيارية". فكيف حدث هذا الاصطدام؟ وكيف أثر على التقعيد النحوي؟

قبل أن نتحدث عن الاصطدام لابد أن نشير إلى المنهج الذي اتبعه القدامى أثناء جمعهم المادة اللغوية التي قننوا من خلالها للنحو العربي، لأن الأقوال كثيرة في هذه المسألة وأكثر الدارسين المحدثين يعتقد أن السلف لم يكن لهم منهج واضح، غير أن المتعمّن لعملهم يصل إلى نتيجة حتمية هي أن القدامى كان لهم منهج دقيق- ينسب اليوم إلى اللسانيات الحديثة مع أن العرب لها فضل السبق إليه- وهو المنهج الوصفي، وسنوضح ذلك أكثر.

المنهج الوصفي هو الدراسة العلمية للغة، في مكان وزمن معينين، إذن أوليس ما فعله العرب يدخل في هذا الصميم، ألم يجمعوا اللغة فقط داخل تلك الرقعة الجغرافية التي حددها؟ ألم يجمعوا المادة في مدة معينة؟ بل ربما إن تمسكهم بهذا المنهج هو الذي دفعهم إلى رفض بعض الشواهد الصحيحة كالقراءات القرآنية والأحاديث، لعدم سماعهم لها.

قسم العلماء قديماً شبه الجزيرة العربية إلى أربعة أقسام، وأخذوا عن القبائل الشرقية والشمالية فقط، لأن ألسنتها لم تختل، بسبب انعزالها عن المؤثرات الخارجية، كقيس وقيم وأسد وطيء وهذيل، ولم يأخذوا عن لخم وغسان وجذام وغيرها لأنها تعيش على أطراف الجزيرة وتخومها، ولم يأخذوا عن مكة وعن المدينة وعن البصرة والكوفة لأنهم حضر تخلو عن فصاحتهم، ويؤكد ذلك أبو نصر الفارابي في قوله: "الذي عنهم لُغَت اللغة العربية ومنهم أُتِيَّ وعنهم أخذ اللسان العرب من بين قبائل العرب هم قيس وقيم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أخذ أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم تُكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة إنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم"³، أي المجاورة للحبشة أو الروم أو الفرس، فهذا رسم لغوي لشبه الجزيرة العربية يقدمه لنا الفارابي في كتابه.

أمّا عن الفترة الزمنية قد امتدت من العصر الجاهلي، 200 قبل الإسلام كون النحاة عولوا كثيراً على الشعر الجاهلي، وانتهت في حدود القرن الرابع للهجرة، لفساد الألسنة، ويؤكد ذلك ابن جني قائلاً: "في نهاية القرن الرابع لم يعد هناك فصيح من العرب لا في البوادي ولا في الحواضر"⁴، ومن هنا كان امتناعهم عن الأخذ. لقد التزم العلماء بهذا المنهج أيما التزام وأقصد هنا علماء البصرة، لأن نحاة الكوفة انفتحوا على كل القبائل وكل الشواهد، وسأوضح ذلك أكثر من خلال أصليين من أصول النحو العربي هما: السماع والقياس. أما القياس فأمره واضح وسهل، وكل النحو قياس، المشكله أو الشكالية نجدها مع السماع وكيفية تعامل النحاة معه، ولنبدأ بالمفهوم.

مفهوم السماع:

السماع من سَمِعَ يَسْمَعُ الصوت، إذا أدركه بحاسة الأذن⁵، وهو المعيار الثاني الذي خضعت له رواية اللغة، أي كل ما سَمِعَ من العرب فيستعمل من غير أن يقاس عليه، ولا غنى للغوي من اعتماد السماع ما دامت اللغة تؤخذ سماعاً من الرواة الثقة ذوي الصدق والأمانة على حد تعبير ابن فارس الذي روى عن الخليل قوله: (إنّ التحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتغنيث، قلنا فليتحَرَّ آخذ اللغة و غيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة"⁶، وإلى مثل ذلك ذهب السيوطي في قوله: "هو ما ثبت في كلام ممن يوثق بفصاحته فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه (ص) وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"⁷، والسمع على هذا مرتبط بالنقل كمكتمل له.

شروط السماع: (النقل)

لم يكن السماع مطلقاً بين البصريين والكوفيين، فالبصريون وضعوا شروطاً للأخذ عن العرب يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1- أن تثبت اللغة سماعاً عن العرب الفصحاء وحدهم بسند صحيح يلزم العمل بها والتقيد بسننها و أحكامها.

2- أن يكون الناقل عادلاً رجلاً كان أو امرأة، حرّاً كان أم عبداً، و لا بد من توفر شرط العدالة الخُلقي في الناقل لأن الفاسق لا يقبل نقله، و ذهب بعضهم على سبيل المثال اشتراط ناقلين عادلين أسوة بالشهادة الشرعية، ليصح نقلهما و يدرأ عنهما احتمال إنفاقهما على الكذب.

3- أن يمت النقل عمن يكون قوله حجة دامغة في أصل اللغة ولا يجوز النقل عمن فسدت لغتهم بسبب الاختلاط العرقي واللغوي، ولهذا لا يشترط في العربي المحتج به والمنقول عنه سماعاً شرط العدالة كالراوي عنه.

4- أن يكون ناقل العربية سمع من المنقول عنهم مباشرة وبدون واسطة، وإلا بطل نقله وانتقص مسموعه.

5- أن يسمع من الناقل في حالة تحوله إلى المنقول عنه بالحس أيضا، فيزداد بذلك عدد الناقلين الذين يربطهم بالمشافهة رباط العنينة⁸، وليست أي عنينه وإنما تلك التي تؤدي إلى ثقة من القبائل التي لطالما تفاخروا بالأخذ عنها وتعصبوا لها ممن نعتوهم بحرشة الضباب وأكلة اليرابيع.

مصادر السماع:

اعتمد النحاة في عملية السماع على مصادر رئيسة وهي ثلاثة القرآن الكريم، الحديث الشريف، وكلام العرب الفصحاء شعرا أو نثرا، و نستهل حديثنا بالقرآن الكريم.

القرآن الكريم:

لا خلاف بين العلماء في حجية النص القرآني فهم مجمعون على أنه أفصح مما نطقت به العرب، وأصح منه نقلا، و أقر النحاة بأنه كلام الله أجري على كلام العباد لذلك جاء على لغتهم. وعلى هذا من الواجب الأخذ بآياته في الاستشهاد النحوي.

فالمتصفح لكتب النحو قديما يقف على تلك الآيات القرآنية التي ساقها النحاة من أجل تنظيراتهم، ولم يقف الأمر على القرآن فقط بل تعداه إلى القراءات القرآنية، والأمر مختلف، فالقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان كما يقول الزركشي في البرهان، الأول هو الوحي المنزل على محمد صل الله عليه وسلم بيانا وإعجازا والقراءات اختلاف ألفاظ الوحي المذكور كتابة ونطقا وضبطا⁹، فكان ذلك إيذانا بتعدد الأوجه الإعرابية، وإقرار قواعد فرعية تنحرف عن القاعدة الأصلية، ففتح باب "الجواز" في النحو وهو باب دخل منه خلاف كبير وجدل كثير¹⁰.

و من أجل ذلك وضع النحاة لمعرفة القراءات الصحيحة شروطاً ثلاثة وهي :

1- أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه.

2- أن تكون القراءة موافقة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا .

3- أن يصح سنده عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

فكل قراءة وافقت الشروط الثلاثة، هي القراءة الصحيحة¹¹ التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها.

هذا جميل غير أن المتصفح لكتب النحاة يخرج حتما بنتيجة واحدة مفادها أنهم أغفلوا جانبا من تلك القراءات التي كانت لتغير أو تصحح بعض القواعد التي توصلوا إليها سابقاً، ولم يكتف نحاة القرن الرابع برد بعض القراءات بل إنك تلفاهم يعيونها ويخطئون أصحابها.

فإذا عدنا إلى سيبويه مثلاً نجد قد اختزل كثيرا مادة القرآن في كتابه الملقب " بقرآن النحو " مقارنة بالشعر، ومع ذلك إنه لم يتعرض لأي قراءة بالرد، بل إنه انصرف عنها انصرافا غير مجرّح، على عكس المبرد تماما، حيث ذهب الأخير إلى التعقيب على القراءة والقارئ كما فعل مع قراءة نافع لقوله تعالى: "وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ"، قائلا أن نافع لا يدري ما العربية؟ وأن الأصل هو (مَعَائِشَ)، لأنها جمع الفعل الثلاثي (عَيشَ).

ومثله أيضا رفضهم لقراءة حمزة الزيات لقوله تعالى: " الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ " بجر الاسم عطفاً على الضمير السابق، لأنهم استنبطوا قاعدة من قبل تؤكد عدم العطف بين الاسم والضمير إلا بإعادة الخافض.

كذلك تعجبهم من قراءة نافع لقوله تعالى: "هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ" بالنصب، لأن الضمير كما أقروا لا يكون إلا بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، وعليه تقرأ بالرفع لا بالنصب.

هذا وغيره من أمثلة أخرى كثيرة يضيق المقام لذكرها هنا، تؤكد أن النحاة أحيانا كانوا يخضعون القراءة إلى قاعدتهم وليس العكس، وكان لهم أن يجددوا أو يصححوا قواعدهم انطلاقا منها. لأن القراءة حجة في اللغة وأصحابها من العرب الذين يحتج بلغتهم.

أما القراءات التي وافقت القياس فاحتج بها النحاة على القاعدة في عمومها، ومعنى ذلك أن طعن النحاة في قراءة ما لا ينبغي أن يعد طعنا في القرآن نفسه، لأن النحوي الذي يطعن في إحدى القراءات يقبل القراءات الأخرى ولا يطعن فيها.

2- الحديث الشريف:

مع إجماع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب وأن الحديث إن صحت نسبته إليه وثبت أنه قاله بلفظه فلا مجال لدفعه في الاستشهاد. ولا في الاحتجاج في التقعيد لكن النحاة لم يعترفوا بتحقيق هذه الشروط إلا لعدد قليل من الأحاديث القصيرة قوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده في النار"¹² فوجب على النحاة أن يراعوا أن الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقيا مباشرا عن الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا من الصحابة وهم عرب خلص من ذوي السليقة والفصاحة. فلو أن واحدا منهم خائنه ذاكرته في خصوص اللفظ لأدّى المعنى بألفاظ صحيحة من عنده، فهم إما عربا أقحاحا يصدق عليهم ما صدق عن الصحابة رضوان الله عليهم، وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حافية النصوص، وهؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدؤوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح أي أن هؤلاء المحدثين من الأعاجم كانوا يرون ما معهم من أحاديث لم تخالف القواعد أكثر مما خالفه الشعر العربي و يقول السيوطي: "أن كلام النبي صلى الله عليه وسلم يستدل منه بما ثبت أنه على اللفظ المروى و ذلك نادرا جدا أي أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى فنجد رواية واحدة جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الألفاظ جميعا نحو ما روى من قوله (زوجتكها بما معك من القرآن) ورواية أخرى (خذها بما معك) نعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يلفظ جميع هذه الألفاظ و إنما الرواة جاءوا بالمرادف ولم تأت بلفظه إذ المعنى هو المطلوب¹³، فالسيوطي دعم رأي الرافضين للحديث إلى ما ذهبوا إليه ابن الضائع و أبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة "أكلوني البراغيث" "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار وأكثر من ذلك حتى صار يسميها" لغة يتعاقبون" ولا يسعنا هنا إلا القول بأن ترك الاستشهاد بالحديث التي يرويها هؤلاء وأمثالهم خسارة كبيرة أنزلها بالعربية، تشدد النحاة و تعصبهم إذ ما كان يضرهم لو أنهم وقفوا من هؤلاء الرواة موقف الأدباء و رواة العرب، عندما تنبهوا إلى زيف بعض الرواة فرفضوه و نصوا على من صحت ملكته منهم فقبلوا روايته"¹⁴، إنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا أنفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص الموثوقة التي تصلح لأن تكون من المصادر التي يرجعون إليها بكل ثقة عندما يريدون تدوين أحكامهم.

أما نخاة الأندلي فنجدهم أول من استشهد بالحديث من أجل التقعيد لا الاستثناس، وأولهم كان ابن خروف، فلذلك تمكنوا منة الوسع في القواعد النحوية والصرفي على شاكلة حذف النون من دون علة.

3- كلام العرب :

المقصود به الشعر و النثر قبل الإسلام و بعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولودين و شيوع اللحن و هذا ما جاء به السيوطي في قوله: " و أما كلام العرب فيحتج به بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعريتهم"¹⁵ وهناك معايير حددت لجمع اللغة منها الأخذ عن أعراب البادية و منع من الأخذ عن الحضر و سكان البراري المجاورين للأمم الأخرى و حددوا قبائل معينة يأخذوا عنها اللغة يقول السيوطي : " والذين تقلت العربية وبهم اقتدى و عنهم أخذ اللسان العربي ومن بين قبائل العرب هم قيس، تميم، أسد، فإن هؤلاء عنهم أكثر ما أخذوا ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ من غيرهم من سائر العرب"¹⁶ فكان كلام العرب في نظر النخاة يشمل الشعر والنثر، ولغة الشعر خاصة تسعى إلى تحقيق الغاية الجمالية أول ما تسعى و لو كان ذلك على حساب عرقية الاستعمال وصحة التركيب بحسب القواعد فهذه اللغة تتسم بالضرائر الشعرية، كما تتسم بالقرائن اللفظية¹⁷ وكان الرواة يحفظون أشعار القبائل المختلفة، ولكل قبيلة راوية، فنحن مثلاً لم نسمع عن راوية كان يلقي شعر امرئ القيس بلهجة كندة ولا شعر زهير بلهجة مزينة وغيرها. إذا نجد أن النخاة القدامى أولوا الشعر عناية فائقة مع أن بعضه منتحل مفتعل، ولم يركزوا على كلام الخالق ولا كلام الصادق الأمين، فتجدهم يقدمون بيتاً شعرياً لرجل أو امرأة غير معروفين على حمرة أو نافع أو غيرهما، وأكبر دليل على ذلك أن سيبويه لم ينسب بيتاً واحداً لصاحبه، فأما ما نجده في كتابه فمن عمل الجرمي في القبرلن الرابع للهجرة، حيث نسب ألفاً ولم يتمكن من معرفة الخمسين الباقية.

طبعاً تلك هي مصادر الاحتجاج التي تفاوت نخاة البصرة والكوفة في الإستشهاد بها، وقد نتج عن ذلك تفاوت في القواعد بين المدرستين العتيقتين، غير أن الأصول التي اعتمداها واحدة، وهي أصول النحو التي أخذوها عن علماء أصول الفقه، فما هي تلك الأصول ياترى؟

يُمكن توضيح العلاقة بين علمي أصول الفقه، وأصول النحو من خلال الرجوع إلى تعريف كل واحدٍ منهما، فعلم أصول الفقه هو العلم الذي يبحث في القواعد التي يتم من خلالها استخراج الأحكام الشرعية الفرعية من الأدلة، وهذا ما يجعل الأصولي يبحث في الأدلة الكلية، أما الفقيه فهو الباحث في الأدلة التفصيلية، أما أصول النحو - كما ذكر سابقاً - تُعنى بأدلة النحو الكلية التي جاءت منها فروعها، وبالنظر إلى التعريفين يُمكن الاستنتاج أنّ المبدأ واحد لكليهما، فكلمة الأصول إذ اتّصلت بعلم ما عنت البحث في الأدلة العامة للعلم التي يتم من خلالها التوصل إلى العلم الأصلي وفروعه، ثم يأتي العلم ليفصل في أدلته الجزئية، وهذا هو موضع التشابه بينهما، أما موضع الاختلاف فيكمن في طبيعة المواضيع التي يتناولها كل علم، وتجب الإشارة إلى وجود رابطة اللغة العربية رغم اختلاف المواضيع، فالعالم بأصول الفقه وجب أن يكون ملماً في قواعد اللغة العربية، وقد أكد الإمام ابن حزم ذلك بقوله: "لا بُدّ للفقيه أن يكون نحوياً لغوياً، وإلا فهو ناقص"، فعلى الفقيه أن يكون ملماً بما يعينه على فهم

خطابات النَّاس، ومعرفة عاداتهم وما تعارفوا عليه من الكلام ليستطيع التمييز بين ظاهر الكلام وباطنه، والابتعاد بذلك عن مواطن الزلل¹⁸.

بدأ علم أصول النّحو على هيئة غير منفصلة عن علوم اللغة العربيّة الأخرى، فلم يكن هناك تمييز بينه وبين علوم النّحو، أو البلاغة، أو التّصريف، أو العروض، وغيرها من العلوم، ومع تطوّر عمليات التّأليف لاحقاً بدأت العلوم تُفصّل وتُتميّز بشكل مُستقلّ، أمّا بخصوص علم أصول النّحو فقد فُصل أبو بكر بن السّراج مسأله ومُخصّ الدّقائق الواردة فيه، وهذا ما جعل لكتابه (أصول النّحو) دوراً كبيراً في هذا العلم، بالإضافة إلى إشارته فيه إلى أقسام العلل النّحويّة، والضّرورة الشّعريّة، كما أضاف كتاب (الإيضاح في علل النّحو) للزّجاجي الكثير لهذا العلم، إذ حوى تفصيلاً للعلل النّحويّة، كما قدّم بعدها أبو الفتح ابن جيّ صاحب كتاب (الخصائص)، والذي يُعتبر أوّل المشيرين إلى هذا العلم، والحائنين على تحريره فبحث فيه وطوّره، وقال في كتابه الخصائص حول هذا: "وذلك أنّنا لم نجد أحداً من علماء البلدين تعرض لعلم أصول النّحو"، وقصد بالبلدين مدينتيّ البصرة والكوفة، واسترسل مُبدئياً رأيه في كتاب ابن السّراج قائلاً: "فأمّا كتاب أبي بكر بن السّراج، فلم يلملم فيه بما نحن عليه إلّا حرفاً أو حرفين في أوّلّه"، ويجب التنويه أنّ ابن الجيّ كان قد أورد العديد من الأدلّة النّحويّة في أصول النّحو، مثل القياس، والسماع، والإجماع، والتعليل.

تلاحق العلماء بعد ابن السّراج وابن جيّ، فكان منهم الأنباريّ الذي ألّف كتابيّ (مع الأدلّة)، و(الإغراب في جدل الإعراب)، ثم تلاه بعد عدّة قرون الإمام السيوطيّ الذي ألّف كتاب (الاقتراح)، والذي يُعدّ كتاباً جامعاً لأصول النّحو، إذ لم يقتصر الكتاب على المادّة العلميّة الخاصّة بأصول النّحو فقط إنّما أضاف إليه العديد من المباحث الدّقيقة التي قام بتحليلها ودراستها، وتجب الإشارة إلى أنّ أصول النّحو بدأت بالظهور بالتزامن مع ظهور النّحو، ويقول فاضل السمرائيّ بهذا الخصوص أنّ علم أصول النّحو قديم حاله حال علم النّحو، ويُعلّل علاقة وجودهما معاً بأنّ القبول، والترجيح، والرّفص والقياس للقواعد الخاصّة بالنّحو، كان لا بُدّ لها من أصول مكتوبة، أو أن تكون معلومة لدى علماء النّحو، كما ذكر أنّ كتاب سيبويه المسمّى (الكتاب)، مليء بأصول النّحويّة، ويذكر أنّ الكاتبة خديجة الحديثيّ أشادت بالكتاب فقالت أنّه "من أوائل كُتب النّحو تأليفاً، قد بُنيت قواعده على هذه الأصول المنهجية"¹⁹.

السماع:

السماع هو الأخذ مباشرة من الأعراب الفصحاء الذين ثبتت فصاحتهم عن طريق الشروط التي وضعها أهل البصرة، ويكون عند بعض أهل أصول النّحو بالنّقل، والمقصود فيه الكلام الذي لا اختلاف فيه، ولا شك في فصاحته، ويتمثّل هذا الكلام بالقرآن الكريم، والحديث النبويّ، والشّعْر، كذلك النثر، والأمثال العربيّة، وغيرها، ويؤكد السيوطيّ في كتابه (الاقتراح) مفهوم السماع بقوله: "وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته"، ويجب الإشارة إلى أنّ الأصوليّين قد اتفقوا على القرآن الكريم في كونه الأوضح في الكلام، ولكونه محفوظ عن التّحريف

بالزيادة أو النقصان، إلّا أنّهم اختلفوا في الاحتجاج به.، ومثله الحديث النبوي الشريف، كما مر معنا في بداية المقال.

القياس:

هو استخراج حكم للفرع قياساً على الأصل بشرط وجود علة مُشتركة بينهما يتمّ الأخذ به على أساسها بالقياس، وهذه الأركان الثلاثة (الفرع، والأصل، والعلة)، فيكون قياس على حكم سابق موجود لعلّة وثيقة بينهما، وعليه يجتهد الفقهاء في يومنا هذا ويحكمون على بعض القضايا المستحدثة مثل تحريمهم للمخدرات التي لم ينص عليها القرآن الكريم، لكنه حرّم الخمر بنص صريح، والعلة بينهما هو إحداث ذات المفسدة، الممثلة في الضرر الصحي هي أركان القياس المعتمدة، والجدير بالذكر أنّ ابن حزم وابن مضاء وغيرهما لم يأخذوا بالقياس، إلّا أنّ الأدلّة التي دفعت العلماء للأخذ به أقوى من أدلّة من لا يأخذون له. الإجماع: يقتضي الإجماع اتفاق علماء النحو البصريين والكوفيين في مسألة مُعيّنة، أمّا في حالة كان الإجماع على شيء يُخالف النقل أو القياس لا يُؤخذ به، ولا يكون حينها حُجّة أصوليّة تبعاً لما قاله ابن جني.

وإذا عدنا إلى حقيقة القواعد النحوية سنجد أن معظم القواعد النحوية قياسية إن لم نقل كلّها، فقد اعتمد النحاة التحليل والشرح والقياس، ونسوا السماع الذي نصوا عليه في البداية.

الإجماع: يقتضي الإجماع اتفاق علماء النحو البصريين والكوفيين في مسألة مُعيّنة، أمّا في حالة كان الإجماع على شيء يُخالف النقل أو القياس لا يُؤخذ به، ولا يكون حينها حُجّة أصوليّة تبعاً لما قاله ابن جني.

استصحاب الحال: يعني استصحاب الحال احتفاظ اللفظ بأصله ما لم يدلّ على غير ذلك دليل، مثل القاعدة التي تقول: "الأصل في الأشياء الإباحة".

لا يسعنا هنا إلا القول أن النحاة كانوا أمام مواد هامة جداً كان من شأنها أن تؤثر على معظم القواعد النحوية المستنبطة، لكنهم لم يفعلوا، مقدمين الشعر على القرآن والحديث.

¹ ابن خلدون، المقدمة، مطبعة مصطفى محمد، القاهرة، مصر، دت، ص 546.

² المهدي بوروي، أطروحة دكتوراه دولة في اللغة، ظواهر التشكيل الصوتي عند النحاة واللغويين العرب حتى نهاية ق 3، تلمسان، 2001-2002، 1422-1423هـ، ص 16.

³ - الفارابي، كتاب الحروف، حقق له وعلق عليه محسن مهدي، دار المشرق، بيروت - لبنان، دط، دت، ص 19.

- ⁴ - ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ص 47/1.
- ⁵ - ابن منظور، لسان العرب، ط 1، 1955، بيروت، لبنان، مادة (سمع).
- ⁶ - ابن فارس، الصحاح في فقه اللغة ووسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: فاروق الطبع، بيروت، لبنان، ط 1، 1414هـ 1993، ص 62.
- ⁷ - السيوطي، الإقتراح في علم أصول النحو، تح: أحمد محمد قاسم، القاهرة، 1975، ص 48.
- ⁸ - ابن جني، الخصائص، ص 46/1-47.
- ⁹ - ابن الأنباري، لمع الأدلة، ص 34-35.
- ¹⁰ - عفيف دمشقية، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي، بيروت، 1978، ص 26.
- ¹¹ - ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تح: محمد علي الصنا، القاهرة، دت، ص 9/1.
- ¹² - أحمد أمين، فجر الإسلام، سلسلة أنيس، تح: علي الكنز، 1989، ص 341.
- ¹³ - السيوطي، الاقتراح ص 56.
- ¹⁴ - عبد الكريم بكري، ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 92/93.
- ¹⁵ - السيوطي، الاقتراح 33.
- ¹⁶ - الفارابي، الحروف 19.
- ¹⁷ - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، سلسلة عالم الكتب، ط 3، 1418هـ 1998، ص 95.
- ¹⁸ - عبد الكريم بن محمد، مطبوعة دروس مقياس أصول النحو، الجزائر: جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريش، سنة 2016 صفحة 21، 22، 23، 24.
- ¹⁹ - حامد محمد عبد الحفيظ ملازم، الأصول النحوية في المقدمة السعدية تصنيف الإمام: عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، ماليزيا: جامعة المدينة العالمية، سنة 2015، صفحة 100، 101، 113، 112.